

استخدمت بها المؤسسات الوطنية الأهداف الإنمائية للألفية بشكل تلقائي لتقييم السياسات العامة وتوجيهها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وتكلم بعض الزعماء عن اعتماد أهداف جديدة، على سبيل المثال بشأن العنف المتزلي. وحظيت بالتأييد فكرة تعزيز الشراكة العالمية لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

وأكد المتكلمون على الحاجة إلى سياسة متماسكة بشأن التجارة والمعونة، وكذلك الحاجة إلى تقييم لأثر سياسات المعونة، على سبيل المثال أثر أحكام الشراء على نوعية المعونة. وأبرزت بعض أوجه العجز التي تعزز بعضها بعضا بوصفها مقوضة لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، أي عجز الموارد والتنفيذ المحدود.

ونوقشت التحديات الفريدة التي تواجه الدول غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وأكد العديد من المشاركين على إمكانية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمساعدة على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية، وفي ضوء هذا، أكدوا على أهمية تحسين فرص حصول البلدان النامية على هذه التكنولوجيا. وأوضحت دواعي القلق حيال البيئة العالمية، وخاصة ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية، ضرورة معالجة المشاكل المتنوعة بروح من التضامن.

واعتبر الوجود المتزايد للموظفين الميدانيين التابعين للأمم المتحدة في الدول الجزرية الصغيرة النامية أمرا ضروريا لتغطية المناطق الجغرافية الواسعة التي تنتشر خلالها الجزر، وتم التشديد على كفاءة الاستدامة البيئية، واتخاذ إجراء قوي بشأن تغير المناخ قبل انتهاء مفعول بروتوكول كيوتو في عام ٢٠١٢ و اتخاذ تدابير ملموسة بشأن التصحر بوصفها أمورا تشكل جميعا تحديات عالمية رئيسية.

صريح، وأختتم بياني بتشاطر هذا الإحساس بالتفاؤل فيما يتعلق بمستقبل تعددية الأطراف ودور الأمم المتحدة. ولكن أمامنا طريق طويل يجب اجتيازه، وهذا يقتضي العزيمة والتنفيذ الكامل لمقرراتنا وقراراتنا.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية):

أعطي الكلمة الآن لرئيس جلسة المائدة المستديرة التي عقدت عصر أمس، دولة السيد الأونرابل ونستون بولدوين سينسر، رئيس وزراء أنتيغوا وبربودا.

السيد سينسر (أنتيغوا وبربودا) (تكلم بالانكليزية):

كان شرفا وامتيازًا لي أن أترأس المائدة المستديرة الثالثة، والآن أواجه المهمة الشاقة المتمثلة في أن أقدم إلى الجمعية خلاصة للمناقشة التي أجريت. وأود أن أشكر الزعماء الذين شاركوا بهمة في المائدة المستديرة الثالثة على ما أعتقد أنه كان تبادلًا ملهما لوجهات النظر بشأن طائفة كبيرة من القضايا.

بشكل عام، إن شعوري إزاء المائدة المستديرة هو أن الزعماء قد أعربوا عن الحماس والإحباط معًا، الحماس بشأن التقدم المحرز في بعض المجالات، وفي نفس الوقت الإحباط إزاء عدم إحراز تقدم في المجالات الأخرى. وأعتقد أنه رغم وجود الكثير مما يجب فعله من أجل إيجاد عالم خال من العوز والخوف، شددت المناقشة على أهمية الخطوات المتخذة حتى الآن في المساعدة على تحقيق مطامح واهتمامات الشعوب في كل مكان. ومؤتمر القمة، قبل كل شيء، ليس دواء سحريا بل هو انطلاقة لعملية ودلالة على الإرادة الجماعية الراضية في التغيير.

إن العديد من البيانات التي أدلى بها في اجتماع المائدة قد ركزت على التنمية. وشدد المشاركون على أهمية الأهداف الإنمائية للألفية وعرضوا أمثلة للكيفية التي

وتم التأكيد على الصلة بين المساعدة الإنسانية والتنمية وأبرزت الحاجة إلى المزيد من التعاون الدولي بغية إنشاء السياق الملائم لوضع حلول دائمة ومعالجة الأسباب الجذرية للأزمات وإساءة المعاملة وعدم الاستقرار.

ورحب المشاركون بالإصلاح المقترح لآلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وطالب بعض المشاركين بوضع مجموعة من المعايير التي يمكن على أساسها تقييم سجل حقوق الإنسان لجميع البلدان.

وشدد المتكلمون على ضرورة إصلاح الأمم المتحدة وأكدوا على عدم إضاعة هذه الفرصة التاريخية لتعزيز الأمم المتحدة وعلى أن عملية الإصلاح ينبغي أن تهيئ إجراء مشاورات مفتوحة وواسعة.

كما تم التشديد على أنه ينبغي أن تضمن في العملية مصالح البلدان النامية، التي تشكل ثلثي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وتم التأكيد على ضرورة تشكيل مجلس للأمن أكثر تمثيلاً، بما في ذلك من خلال زيادة حضور البلدان الأفريقية ووزنها. ومن شأن إصلاح الأمم المتحدة أن يمنح البلدان النامية إحساساً بالملكية في المنظمة، مما يجعل من المسور تنفيذ القرارات التي تتخذها أجهزة المنظمة.

وبالرغم من الآراء المختلطة التي أعربنا عنها بشأن تفاصيل الوثيقة الختامية (A/60/L.1)، كان الأمر المشجع لي أن اسمع الإعراب عن الثقة المستمرة بتعددية الأطراف من خلال الأمم المتحدة بغية الوفاء بتطلعات شعوبنا. ويحدوني الأمل في أن يتحقق وعد مشروع الوثيقة الختامية من خلال إحراز تقدم سريع بشأن الالتزامات الواردة في مشروع الوثيقة. وحيث يلزم اتخاذ المزيد من الإجراءات، ينبغي أن تعمل الجمعية العامة وقتاً إضافياً وعملاً شاقاً بغية ضمان تحويل الخطوط العامة للأفكار إلى تشريعات ثابتة وحقائق عملية قبل ضياع الزخم.

وأثني على مقرر الجمعية العامة المتعلق بإلغاء متأخرات الديون على العديد من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ولكن المشاركين أشاروا إلى أن نوعية المعونة وفعاليتها على نفس القدر من الأهمية وأن كل المساعدة الإنمائية الرسمية ينبغي أن تقدم على نحو متساو لجميع البلدان التي تحتاج إليها.

وكان أحد مصادر القلق عدم إحراز تقدم في معالجة مشكلة ديون البلدان المتوسطة الدخل. وشعر المشاركون بالقلق أيضاً حيال مسألة المشروطة المصاحبة لإلغاء الديون وما سيحدثه هذا من تأثير على نوعية المعونة.

وإضافة إلى ذلك، تم التأكيد على ضرورة اتساق سياسات المعونة والتجارة لضمان أن تؤدي المساعدة الإنمائية الرسمية والتجارة وتخفيف عبء الديون، معاً، إلى إحراز نتيجة صافية إيجابية لتحقيق التنمية.

وأعرب عن الأمل في أن يتحقق التزام مجموعة الثمانية بمضاعفة المعونة التي تقدمها لإفريقيا بحلول عام ٢٠١٠. وجرى التأكيد على الجهود التي تبذلها أفريقيا لكي تشكل نظيراً قوياً لشركائها الإنمائيين. وتم الاعتراف بالشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا بوصفها مبادرة محلية جيدة جدية بالدعم الخارجي القوي.

وتم التأكيد على أهمية جعل التجارة الدولية محرراً حقيقياً للتنمية. واعتبر الاستكمال المبكر لجولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف أمراً أساسياً. ورحب المشاركون بالإشارة الواردة في الوثيقة الختامية إلى توفر إمكانية الحصول وتقاسم المنفعة فيما يتعلق بالموارد الناتجة عن علم الوراثة وأكدوا على أهمية التعاون العالمي في تطوير المعلومات والمجتمعات القائمة على العلم بوصفها محرراً لتعزيز الديمقراطية والقضاء على الفقر.

بجنية الأمل لعدم الوفاء بالتوقعات العالية بشأن نطاق واسع للمسائل، بما فيها مفهوم الإفلات من العقاب ودور المحكمة الجنائية الدولية. والصياغة المتعلقة بالحق في الحماية تُبلور التزاما بالتأكد من ألا نشهد تكرارا لرواندا ودارفور وغيرهما من الحوادث البشعة التي وسمت العقد الماضي.

ويشكل هذا إنجازا هاما حقا. ويجب أن يرافق هذا الإنجاز إرادة للحماية. وأكد المشاركون من جديد على إدانتهم للإرهاب بوصفه أحد أكبر التحديات للسلام والأمن الدوليين وأكدوا على أهمية مضاعفة الجهود نحو إبرام اتفاقية عالمية لمكافحة الإرهاب.

كما تم التشديد على ضرورة مساعدة البلدان النامية التي تفتقر إلى القدرات على مكافحة الإرهاب. وكان أحد المجالات التي خصت بالذكر الحاجة إلى النقل الآمن بالبر والجو. ولا بد من تعزيز سلامة الممرات البحرية. ويجب أن تبقى التنمية في صميم المفاوضات التجارية. علاوة على ذلك، يجب أن تكون العولمة أكثر استيعابا وأكثر إنصافا. ويجب أن تراعى فيها احتياجات البلدان النامية على وجه التحديد وأن تتاح للبلدان الصغيرة سبل ميسرة للوصول إلى الأسواق. ويتعين أن تُبذل جهود خاصة لمساعدة البلدان النامية، ولا سيما الموجودة منها في أفريقيا، على تهيئة بيئة قادرة على اجتذاب الاستثمار الأجنبي.

وقد أُعرب أيضا عن أحد الشواغل المتعلقة بقدرة البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. واقترح تيسير إمكانية الوصول للمؤسسات المالية الدولية بالنسبة للبلدان المصنفة ضمن الدول منخفضة الدخل أو متوسطة الدخل. ويلزمنا إصلاح المؤسسات النقدية والمالية الدولية، وتصحيح أي اختلالات منهجية أخرى، ضمانا للتنمية العادلة.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): أعطيت الكلمة لرئيس دورة المائدة المستديرة التي عقدت صباح هذا اليوم، فخامة السيد أولوسيجون أوباسانجو، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية.

الرئيس أوباسانجو (تكلم بالانكليزية): أشعر بسرور كبير إذ أقدم للجمعية العامة ملخصا موجزا للمائدة المستديرة ٤، التي عقدت صباح هذا اليوم وكان لي شرف رئاستها. ولقد سمع الأعضاء بالفعل ملخصات ثلاث موائد مستديرة، وفي حين لم تتطرق المائدة المستديرة ٤ إلى مجالات جديدة فإنها أضافت تصوراتها الخاصة للمداورات المقبلة.

وانطباعي العام عن المناقشة الصريحة التي عقدت صباح هذا اليوم هو أن تقييمنا المشترك لمؤتمر القمة هو أنه تكفل بالنجاح. وهو ليس نجاحا قاطعا. بمعنى أن جميع الدول الأعضاء الـ ١٩١ يمكنها أن تعود إلى أوطانها وتدعي أنها أنجزت كل شيء أرادته. ولكنه نجاح من حيث أننا أكدنا من جديد على ثقتنا بالنظام المتعدد الأطراف. ومهدنا أيضا لإجراء تغييرات وإصلاحات هامة يجب أن تنخرط فيها الجمعية بشكل نشط لإعطاء مغزى فعال بالمعنى التشريعي والتنفيذي.

وتؤكد الوثيقة الختامية بوضوح على الدور الحيوي الذي يتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع به في القرن الحادي والعشرين، وخاصة في اعترافها الواسع بالترابط بين الأمن والتنمية، وإنشاء لجنة بناء السلام، وترسيخ مبدأ المسؤولية عن الحماية، والإرادة البادية لتشكيل مجلس لحقوق الإنسان.

وبطبيعة الحال، تبقى هناك فجوات وحالات إغفال. وهذه تشمل الفشل في التوصل إلى اتفاق على إصلاح مجلس الأمن، الذي لم يعد يمثل حقائق عام ٢٠٠٥، أو على اتخاذ تدابير لتعزيز منع الانتشار ونزع السلاح، ووجود إحساس